الاثار الاجتماعية للمديونية العربية تحليل في الجغرافية السياسية

أ.د. اعياد عبد الرضا

جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد

&

أ.د. جواد كاظم الحسناوي

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

&

الباحث معن حسين عبدالله

المقدمة

ان الاثار السلبية التي تحدثها المديونية الخارجية لاتقتصر على الجوانب الايجابية والسياسية وانما يتعداها لتشمل الجوانب الاجتماعية، فالدول العربية المدينة ولاسيما مصر والسودان والاردن التي كانت تتبنى انظمة اقتصادية تقوم بالاساس على سيطرة الدولة على ملكية وادارة النشاطات الاقتصادية، حيث شهدت هذه الدول تحولات جذرية نتيجة مشاكلها المالية الخانقة وتبنيها شروط صندوق النقد الدولي من خلال تطبيق برنامج التثبيت والتصيح الهيكلي، متخليه بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية المتمثلة اساسا في حماية اصحاب الدخول المنخفضة، فضلا عن ذلك تترك البطالة اثار اجتماعية عديدة تشمل استفحال البطالة بانواعها وتفاقم حدة الفقر واحداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخول وتعاظم الهوه بين طبقات المجتمع(١).

مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث عن طريق طرح الاسئلة التالية

١-ماهو الواقع الجغرافي السياسي للمديونية العربية.

٢-ماهي ابرز الاسباب الاجتماعية التي ادت الى تفاقم ازمة المديونية العربية.

٣-ماهي ابرز الاثار الجغرافية السياسية التي ترتبت على الدول العربية نتيجة تفاقم مديونيتها الخارجية .

فرضية البحث

يمكن طرح فرضية البحث من فكره مفادها عن طريق الاجابة على الاسئلة السابقة

١-مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية مشكلة متشعبة وذات جذور عميقة لايمكن التخلص منها بسهولة ولا يمكن التقليل من الاثار الاجتماعية التي ترتبت عليها.

٢-هنالك العديد من الاسباب الجغرافية السياسية التي ساهمت في تفاقم مديونية الدول العربية من اهمها ازدياد الفقر وتفاقم البطالة وانخفاض مستوى التنمية فضلا عن الجنوح والجريمة وانتشار الفساد.

٣-هنالك العديد من الاثار الاجتماعية التي تربت على الدول العربية نتيجة ارتفاع مديونيتها الخارجية ومن اهم تلك الاثار فقدان الدول العربية سيادتها واستقلالية قرارها السياسي

والاقتصادي بسبب ارتفاع المديونية الخارجية، فضلا عن الاحتجات والمظاهرات التي تقوم بها الجماهير ضد الانظمة الحاكمة وتشكل خطرا كبيرا يهدد تلك الانظمة بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجريمة، بالاضافة الى ذلك تؤدي المديونية الى فرض برامج صندوق النقد الدولي وبرامج الاصلاح الاقتصادي وتؤدي الى انعكاسات بالغة الخطورة على الطبقات الاجتماعية الفقيرة وتؤدي الى زيادة معاناة تلك الفئات المحرومة من السكان.

ثالثا –اهمية البحث

للبحث اهمية كبيرة لانه يتناول اعقد مشكلة تواجه الدول العربية في الاونة الاخيرة واصبحت تشكل خطرا على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، فاهتم البحث في دراسة المشكلة وابعادها واهم الاثار الاجتماعية التي ترتبت عليها .

رابعا –منهجية البحث

لكل دراسة لابد ان تستند على منهج علمي تستمد منه متطلبات البحث العلمي فاستخدم الباحثين المنهج الوصفي فضلا عن استخدام المنهج الكمي لتوضيح بعض الجوانب الكمية التي تناولها البحث باعتبار ذلك المنهجين من اكثر مناهج الجغرافية السياسية ملائمة لموضوع البحث.

اولا– الفقر

الفقر ظاهرة معقدة ذات جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، ويعد الفقر في الدول العربية مشكلة ذات جذور عميقة ومسببات متشابكة، فعلى الرغم من القفزة الهائلة في الاقتصاد والانتاج الذي حققته العديد من الدول العربية يظل الفقر واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء من اعقد المشاكل التي تواجه الدول العربية، واشارت الدراسات الحديثة ان شخصا من بين ٥ اشخاص يعيشون تحت خط الفقر اي اقل من دولار واحد يوميا، ولو رفع هذا الخط قليلا لتجاوز الفقر ثلث سكان العالم جلهم من الدول النامية، وفي الوقت نفسه تبلغ ثروة بعض مئات من البليونيرات قرابة نصف الدخل الاجمالي العالمي، الامر الذي يؤدي خللا كبيرا يهدد وجود الانسان ومستقبله ولاسيما في الدول النامية [٢].

وتوجد علاقة وثيقة جدا بين المديونية والفقر، لان المديونية تؤدي الى الفقر والفقر يؤدي الى المديونية، لان انخفاض دخل الفرد يؤدي الى انخفاض الادخار وانخفاض الادخار يؤدي الى

مشكلة المديونية، وكذلك عندما تتجاوز مديونية دولة معينة وتصل الى مرحلة المديونية الشديدة يؤدي الى اقتطاع جزء من موارد الدولة من اجل تسديد الديون وفوائدها الامر الذي يؤدي الى انتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي للسكان وانتشار البطالة، اذ يترتب على زيادة الفقر تعطيل العديد من الطاقات مما حدا من الدول العربية التي تضع في اوليات اهدافها الاقتصادية العمل على خفض مستويات الفقر[٣].ان لهذا العامل تاثير جغرافيا سياسيا فعندما قامت مصر بانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩١ ليكون شبكة امان تستهدف بشكل خاص الفئات السكانية الاكثر تضررا ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكانت اهدافه في البداية التخفيف من اثر تزايد البطالة المصاحب لبرنامج الاصلاح الاقتصادي عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة وتسهيل التاهيل والتدريب والمساهمة في استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل وتخفيف الاعباء المرتبطة بالفقر في المناطق التي توجد فيها اضعف الفئات وتحسين الخدمات في افقر المناطق، وتسهيل استيعاب العمال المغتربين العائدين، حيث انشى الصندوق بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، حيث كان هناك ملايين من المصريين في طريق عودتهم من العراق ودول الخليج العربي، ولم تشكل الهجرة منفذا للوافدين الجدد في سوق العمل [٤].

اسباب الفقر

هنالك العديد من الاسباب التي تؤدي الى زيادة انتشار الفقر بمظاهره المختلفة في الدول العربية، تتمثل في سوء ادارة الموارد المتاحة ولاسيما في العراق عالرغم من وفره الموارد الطبيعية حيث يعتبر اغنى دول العالم من حيث توفر الموارد الطبيعية الا انه يعاني من ارتفاع معدلات الفقر بمستويات كبيرة جدا وصلت الى ٣٦,٧٥ % من سكان العراق لعام ٢٠٠٧، فضلا عن سوء نظام التشغيل الذي ينعكس على نسبة الاعالة حيث تتحمل فئات عمرية من السكان عبء المجموعات الاخرى مما يؤدي الى زيادة انتشار الفقر فضلا عن عدم استثمار اليد العاملة وعدم الاستفادة من الطاقات الشابة من خريجي الكليات والمعاهد العلمية في العملية التنموية مما ساهم في مضاعفة الفقر في الدول العربية وادى الى خسائر اقتصادية كبيرة وبالتالي زيادة المديونية لتلك الدول [٥]

أ-الاسباب السياسية للفقر

تؤثر الاسباب السياسية تاثيرا كبيرا في انتشار الفقر وتتمثل في الحروب والاضطرابات السياسية لانها تؤدي الى استزاف موارد الدولة البشرية والمادية اما الموارد البشرية فتشمل الشهداء في الحروب، واما المادية فتشمل ما يتم تخصيصة من مبالغ عاليه في حالة جدوث الحرب وتسخير جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي لاغراض التسليح او الحروب .ان لهذا العامل تاثير جغرافي سياسي لانه يؤدي الى ظهور مجتمعات معسكره من خلال التاثير على القوة المسلحة وتوجية اقتصاد الدولة المحاربة على الانفاق على التسلح على حساب اوجه الانفاق الاخرى وساهم ذلك الانفاق في استنزاف ثمن اقتصادي كبير اثقل كاهل ميزانيات الدول وينطبق على الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ اسهم ذلك الانفاق في انتشار الفقر بمستويات عالية جدا، فضلا عن ذلك يؤثر استقرار الوضع السياسي في الدول العربية دورا كبيرا في ارتفاع وانخاض الفقر حيث نلاحظ في اغلب الدول العربية التي تمتاز باستقرار الوضع السياسي تنخفض مستويات الفقر فيها مما انعكس على انخفاض مديونيتها الخارجية مثل دول الخليج العربي ، في حين يؤدي عدم الاستقرار السياسي الى انتشار الفوضى وغياب التخطيط مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر ومن ثم زيادة المديونية الخارجية ولاسيما في اليمن والصومال والعراق.

ب- الاسباب الاقتصادية للفقر

وتشمل انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلا عن السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية والتي تلعب دورا مهما وكبيرا في ارتفاع وانخفاض الفقر .فضلا عن ذلك تؤثر الازمات الاقتصادية التي تمر بها الدول العربية كالتضخم والكساد والركود والتي تؤثر تاثيرا كبيرا في انتشار الفقر ومن ثم زيادة المديونية وكلما انخفض التضخم تنخفض المديونية، كذلك يؤثر الكساد تاثيرا كبيرا في زيادة المديونية للدول العربية لانه يؤدي الى عدم استفادة الدول العربية من الموارد الطبيعية التي توجد فيها مما يضطرها الى الاستدانة الخارجية لمواجهة العجز المالي وبالنتيجة ضخوع الدول العربية للتبعية للدول الراسمالية كذلك في حالة التضخم والكساد يصبح المجتمع مستهلكا اكثر من منتج وبالتالي يساهم في زيادة رقعة الفقر ومن ثم زيادة المديونية الخارجية لتلك الدول [٦]

الاسباب الاجتماعي للفقر

وتشمل النمو السكاني الكبير لاغلب الدول العربية ولاسيما الصومال واليمن والسودان بحيث اصبح النمو السكاني ينمو بوتيره اعلى من النمو في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول بحيث اصبحت تعيش في وضع اكبر من امكانياتها الاقتصادية، وساهم ذلك الوضع في انتشار الفقر بمستويات كبيرة جدا ومن ثم زيادة المديونية الخارجية، فضلا عن ذلك اسهمت الهجرة من الريف الى المدينة في العديد من اتلدول العربية والعراق على وجه الخصوص دورا مهما في انتشار الفقر لان تلك الهجرة ساهمت في زيادة الضغط على الخدمات في المدينة ولاسيما خدمات البنى التحتية مما ساهم في ثقل الاعباء على كاهل العراق ومن ثم زيادة مديونيته الخارجية .

كذلك تلعب ثقافة المجتمع والمبادى التي يقوم عليها المجتمع على المساواة او اللامساواة بين افراد المجتمع دورا كبيرا في زيادة وانخفاض الفقر، في الدول العربية اذ تتركز الثروات في فئة معينة من السكان وعادة ما تكون هذه الفئة الحاكمة، والفئة الاخرى تفتقر الى الاموال، وبالتالي انتشار الفقر ومن ثم زيادة المديونية [٧]

٢- اثار الفقر

ان الفقر بطبيعتة المعقدة وبأوجهة المتعددة يولد اثار سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة، منها ما يظهر بشكل واضح ومباشر ومنها ما يظهر فيما بعد ويصيب البنية الاساسية للاقتصاد القومي مما يشكل عائق اساسي امام النمو الاقتصادي للدولة ويؤدي في النهاية الى زيادة مديونتها الخارجية ومن ابرز اثار الفقر وهي كالاتي:

ا-انتشار الامراض والاوبئة وفقدان المناعة الصحية بسبب نقص التغذية وضعف الامكانية للعلاج، ان لهذا العامل تاثير جغرافيا سياسيا ويلعب دورا في زيادة مديونية الدول العربية من خلال ما يتم صرفه .

ب-تفشي البطالة وزيادة نسبة المتعطلين عن العمل بسبب معاناه الفقر، فضلا عن زيادة حالات الاستبعاد الاجتماعي والتي تؤثر في زيادة نسبة الفقر ومن ثم زيادة المديونية .

ت-زيادة نسبة غير المتعلمين لكل فئات المجتمع وتفشي الجهل، ومن المعروف ان الجهل يرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر فكلما ازداد الفقر ازداد الجهل ومن ثم انخفاض الانتاج وزيادة

المديونية، فضلا عن ذلك يؤثر الجهل في زيادة المديونية حيث يؤدي الى عدم انتاج العامل بشكل كامل ويؤدي الى كسر الالات والمكائن في المصنع مما يضطر الدولة الى استيرادها بمبالغ كبيرة تسهم في ارتفاع مديونية تلك الدولة(٨)

ج- تهميش بعض فئات المجتمع وهذا ما يشمل سكان الريف والمراة ويكون التمييز لاسباب سياسية او عرقية او دينية مما يؤدي الى انتشار الفقر مما يؤدي الى انتشار الفقر في هذه المجتمعات ولاسيما بين الفئات المهمشة.

ثانيا –البطالة

ان ظاهرة البطالة تعد مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة، وتحتل مكانا في معظم الادبيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتناولت العديد من الدراسات الجغرافية والاجتماعية هذه الظاهرة ووضع المعالجات المناسبة لها والتقليل من مخاطرها واثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، الا ان هناك مشكلة كبيرة في تحديد الفئة بسبب تعدد الطرق والاساليب التي تستخدم في دراسة هذه الظاهرة واصبح الاقتصاد العربي يواجه ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة ولاسيما في الدول العربية الغير نفطية واصبحت واحدة من ابرز المصاعب والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العربي وذلك لما لها من انعكاسات خطيرة وعميقة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما يزيد المشكلة تعقيدا استمرار المشكلة لفترات طويلة (٩).

وتوجد علاقة وثيقة بين المديونية والبطالة فكلما ازدادت البطالة تزداد المديونية وكلما انخفضت البطالة تنخفض المديونية حيث تضطر الدولة في حالة ارتفاع البطالة على صرف المبالغ على شكل منح واعانات للعاطلين عن العمل من اجل توظيفهم في سوق العمل وتؤثر تلك المنح والمساعدات تاثيرا كبيرا على الدولة لانها ترهق كاهل الدولة اذ يتم اقتطاع جزء من الناتج المحلي الاجمالي من اجل دفع مستحقات العاطلين عن العمل وبالتالي زيادة اعتماد الدولة على الديون الخارجية من اجل تمويل العجز في ميزان المدفوعاتار .كذلك ان انتشار حالة البطالة يعني زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية للدولة اذ تزداد النفقات الاستهلاكية على النفقات الاستثمارية والنتيجة زيادة المديونية، كذلك ان فان للبطالة تاثير جغرافي سياسي يتمثل في ازالة او بقاء انظم الحكم ولاسيما في الدول التي تتبع الانظمة الديمقراطية وساهمت البطالة في الاطاحة في العديد من الانظمة الحاكمة عن طريق ما تقوم به نقابات العمال حيث تعد نقابات

العمال من الفواعل الاساسية وتلعب دورا مهما في التوجهات السياسية والاقتصادية لمعظم دول العالم ولاسيما المتقدمة من خلال ماتقوم به من خلال ما تقوم به من اضطرابات سياسية وحدوث الانقلابات السياسية والتي تجبر الحكومة على دفع المبالغ العالية من اجل البقاء في الحكم والمحافظة على استقرار الاوضاع السياسية، وهذا يؤدي الى ارتفاع المديونية لاسيما اذا كانت تلك الدولة لاتمتلك الموارد اللازمة فتضطر الى الاستدانة الخارجية من اجل معالجة البطالة[١٠].

١-اثار البطالة

تترك البطالة العديد من الاثار الجغرافية السياسية السلبية للدول العربية بعضها سياسي يتمثل في انها تشكل ضغطا كبيرا على الانظمة السياسية للدول العربية، ولاسيما تلك الدول التي تعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وبعضها اجتماعي يتمثل في ارتفاع البطالة تنتشر العديد من الظواهر السلبية في المجتمع مثل انتشار الجريمة والعزوف عن الزواج والطلاق والتفكك الاسري، وهذه الظواهر الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة فكلما ارتفعت البطالة زاد انتشار تلك الظواهر وكلما انخفضت البطالة تنخفض تلك البطالة، وبعضها اقتصادي يتمثل في حالة ارتفاع البطالة ينخفض دخل الفرد وعندما ينخفض دخل الفرد يصبح الفرد محروما من ابسط الحقوق الاساسية التي يحتاجها الفرد مثل الماكل والمشرب والملبس.

وتتباين الدول العربية في معدلات البطالة اذ تنخفض البطالة في دول الخليج العربي والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع اسعار البترول وكذلك ارتفاع الاسعار ساهم في مضاعفة رؤوس الاموال مما ادى الى توفر فرص عمل كثيرة اسهمت في انخفاض البطالة لتصل الى ١،٨% في الكويت والى ٥،٤% في السعودية، بينما ترتفع البطالة في الدول العربية غير النفطية لتصل الى ٣١و% في موريتانيا وفقا لمؤشرات عام ٢٠١٠ كما موضح في جدول (١)[١١].

جدول (١) البطالة في الدول العربية ١٩٩٥ -٢٠٠٠-٢٠٠٥ مليون شخص

الدولة	اجمالي القوى العاملة ١٩٩٥	نسبة البطالة الى اجمالي القوى العملة	اجمالي القوى العاملة ٢٠٠٠	نسبة البطالة الى اجمالي القوى العملة	اجمالي القوى العاملة ٢٠٠٥	نسبة البطالة الى اجمالي القوى العاملة	اجمالي القوى العاملة ٢٠١٠	نسبة البطالة الى اجمالي القوى العملة
الاردن	١،٥٠١٤٣	٦و١٤	١،٢١٨٨٠٦	٧و١٣	١،٣٦٩٣٨٥	١٤،٩	١،٦١٩	١٢،٥
الامارات	١،٢٩٦١٢٨	١،٨	١،٧٣١٣٠٧	٢،٣	٢،٨٠٩٣٠٠	٣،١	٥،٦٤٤	٤،٢
البحرين	٢٥٧١٢٣	٤،٢	٣٠٣٦٠٤	٤،٥	٤١٩٠٦٢	٤،٤	٧١٤٠١٣	٧،٤
الجزائر	٧،٧٣٩٣٨	٢٧،٩	٨،٩٥٦٨٧٣	٢٩،٨	١٠،١٢٦٤٢	١٥،٣	١١،٣٠٨	١٠،٠
سوريا	٤،٢٧٧٦٤٧	٧،٢	٤،٩١٣٨٩٣	٩،٥	٥،٢١٣٣٤٣	٩،٢	٥،٨٠٣	٨،٤
اليمن	٣،٥٠١١١٨	١٢،٩	٤،٢٦٩٨٤٧	١٦،١	٥،٢٥٨٧٧١	١٦،١	٦،٥٢١	١٧،٨
السودان	٧،٠٣٤١٧٠	١٤،٩	٨،٢٣٢٢٢	١٥،٠	٩،٥٩٣٠٥٨	١٤،٧	١١،١٧٥	١٤،٨
الصومال	١،٩٤٣٢٢٦	٦،٩	٢،١٩٦٦٠٠	٦،٩	٢،٤٨٧٨٨٧	٦،٩	٢،٨١١	٦،٩
فلسطين	٤٩٢٤١٣	٢١،٦	٥٨٢٣٥٢	١و١٤	٧٣٨٨٣٤	٢٦،٠	٨٩٢٩١	ـــ
العراق	٤،٦٢٨٣١٢	١٩،٤	٥،٥٣٩٦٩٠	١٨،٢	٦،٤٨٥٧٩٣	١٨،٠	٧،٥٣٧	١٥،٢
الكويت	٧٦٣٦٠٦	٠،٧	٩٤٤٥٩٠	٠،٨	١،١١٣١٨٨٤	٢،٠	٧،٥٣٧	١،٨
المغرب	٩،١٨٧٧٧٨	١٤،٧	١٠،٣٠٨٤٤	١٣،٦	١١،٠٨٥	١١،٠	١١،٥٤٦	٩،١
السعودية	٥،٨١٧٤٢٨	٥،٤	٦،٥١٩٨٥٣	٤،٦	٨،٣٣٠٢٤٠	٥،٩	١٠،٠٦٦	٥،٤
تونس	٢،٨٧٦٩٨٠	١٤،٥	٣،٢١٠٨٤٤	١٥،٧	٣،٤٤٩٣٤٤	١٤،٢	٣،٨٠٨	١٣،٠
مصر	١٧،٥٨٨٣٩	١١،٣	٢٠،٠٥٥٢٧٠	٩،٠	٢٣،٩٢٠٦٧	١١،٢	٢٧،١٧٣	٩،٠
جيبوتي	١٧٨٩٥٤	ـــ	٢٠٦٨٨٩	ـــ	٢٤١٤٣٦	ـــ	١،٢٩٣	ـــ
عمان	٧٩٠٢١	٦،٥	٧٧٦٨٨٩	٨،٠	٩١٤٤١	٧،٨	١،٣١٩	٨،١
قطر	٢٩٤٤٠٤	٠،٤	٣٣١٩٠١	١،٠	٥١٢٣٤٣	١و١	١،٥٤٤	٤و٠
لبنان	٩٠٤٤٠٤	٨،١	١،٢٢٨٧١	٨،٩	١،٣٢٥٠٣٢	٨،٢	٢،٣٧٦	٦،٢
ليبيا	١،٥١٢٠١٩	١٩،٠	١،٨٤٦٤٦٠	١٩،٧	٢،١٦٩٦٦٨	١٩،٥	١،٥٨٠	١٨،٨
موريتانيا	٦٣٤١٢٦	٣٢،٢	٧٧٩٠٦٠	٣٢،٤	٩٥٧٨٢٩	٣٢،١	ـ	٣١،١
المجموع	٧٢،٧٣٨	١١،٦	٨٣،٨٢٨٨	١١،٦	٩٨،٣٢٠٨	١١،٥	١٢٢،٣٢٤	٩،٥

١-منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل،١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ .صفحات متفرقة

يتضح من الجدول اعلاه بان موريتانيا سجلت اعلى نسبة بطالة في الدول العربية وصلت الى ٣٢ في السنوات ١٩٩٥ ٢٠٠٠ ٢٠٠٥ والسبب في ذلك يعود الى فقدان الاستقرار

السياسي وتفاقم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مما اسهم في زيادة البطالة في موريتانيا بالقياس الى بقية الدول العربية.

اما الجزائر فقد احتلت المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث عدد العاطلين عن العمل ووصلت معدلات البطالة فيها الى ٢٧،٩ اذ كان السبب في ارتفاع البطالة فيها هو تبنيها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي وضعة صندوق النقد الدولي الذي يؤدي الى تسريح الاف من العاملين مما يؤدي الى تفاقم البطالة، اذ تمتاز البطالة في الجزائر بارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ولاسيما خريجو الكليات والمعاهد مع وجود تباين اذ تصل الى ١٠،٩ للذكور ٢٢ للاناث[١٢]

اما فلسطين فقد احتلت المرتبة الثالثة عربيا في عدد العاطلين عن العمل اذ وصلت البطالة فيها الى ٢٩،٨ في عام ٢٠٠٥ موزعين ٢٤ للريف ١٧،١ للمدينة والسبب في ارتفاع البطالة يعود الى الحصار الاقتصادي المفروض من قبل اسرائيل على الشعب الفلسطيني مما ساهم في ارتفاع البطالة بالقياس اللى بقية الدول العربية [١٣]

اما العراق المرتبة الرابعة عربيا في عدد العاطلين عن العمل فقد وصلت البطالة الى ١٩،٤ في عام ١٩٩٥ لكنها انخفضت بنسبة بسيطة ووصلت الى ١٥،٢ في عام ٢٠١٠، وهناك عوامل اسهمت في ارتفاع البطالة في العراق منها الحروب الثلاثة التي خاضعها العراق فضلا عن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في العهد السابق فضلا عن حالات السلب والنهب والحرق والتدمير في عام ٢٠٠٣ فضلا عن ذلك ساهم توقف العديد من مؤسسات الدولة اذ يقدر عددها بحوالي ١٩٢ شركة صناعية متوقفة عن العمل تستوعب حوالي ٥٠٠ الف شخص مما اسهم في ارتفاع البطالة.

الاثار الاقتصادية للبطالة

١-البطالة تؤدي الى تعطيل الطاقات البشرية المبدعة التي بحوزوة المجتمع، ولهذا العامل تاثير جغرافي سياسي، فعندما تكون الطاقات معطلة يكون الانتاج معطلا وبالتالي انخفاض الدخل القومي ولجوء الدولة الاستدانة الخارجية لتمويل الانتاج وزيادة الدخل [١٤] .

٢-تؤدي البطالة الى نقص الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ما ينتجة العاملون فيما لو اشتغلوا، ان لهذا العامل تاثير جغرافي سياسي حيث يؤدي نقص الناتج المحلي الاجمالي الى ان

حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق تكون قليلة ويزداد النقص مع زيادة البطالة مما يضطر الدولة من اجل سد النقص الى الاستدانة الخارجية بمبالغ مالية كبيرة تسهم في ارباك الوضع للدولة وحدوث عجز في ميزانية الدولة من اجل سد هذا العجز تلجا الى الاستدانة الخارجية وكلما ازدادت تلك الاستدانة كلما انعكس بصورة سلبية على استقلالية الدولة وعلى قرارها السياسي وسيادتها.

٣-تؤدي البطالة الى تعطل جزء من راس المال المتمثل في العدد والالات وخطوط الانتاج الذي كان يشتغل بها هولاء المتعطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع من الموارد المتاحة للمجتمع وهذا يؤدي الى التاثير على النمو الاقتصادي للدولة ومن ثم زيادة المديونية الخارجية للدولة

ب-الاثار السياسية للبطالة

١-تؤدي البطالة الى الفوضى الامنية وغياب الحوافز التشجيعية في جلب الاستثمارات الاجنبية، ان لهذا العامل تاثير جغرافي سياسي بين المديونية والاستثمارات الاجنبية فكلما ارتفعت الاستثمارات الاجنبية تنخفض المديونية وكذلك تنخفض البطالة لان الاستثمارات الاجنبية تحتاج الى العديد من الايدي العاملة فضلا عن ان الاستثمارات الاجنبية تؤدي الى تحسين مستوى معيشة الفرد وزيادة دخل الفرد .

٢-ارتفاع نسبة البطالة تؤثر بصورة كبيرة على مستقبل النظام السياسي وتجعله يدفع الثمن عاليا عند اجراء الانتخابات لان النظام السياسي لا يحصل على اصوات كافية تؤهله للفوز في الانتخابات فكم من مظاهرة مناهضة للدولة لم تتوقف حتى انهاء الحكومة ولاسيما في الانظمة الديمقراطية التي ترضي المجتمع وتحترم اصوات الناخبين.

٣-يؤثر ارتفاع نسبة البطالة في دولة معينة على النظام السياسي لاسيما اذا كان النظام ديمقراطيا حيث تؤدي الى زعزة ثقة المواطن في النظام السياسي وينتج ذلك عدم مشروعية النظام .

٤-تؤدي البطالة ولاسيما بطالة الخريجيين خريجي الكليات والمعاهد الى اثار جغرافية سلبية على الدولة لانها تدفع بهولاء الى التجمع وتشكيل منظمات معينة، والقيام بالتظاهر التي

تزعزع الاستقرار السياسي للدولة وقد يصل الامر الى الاطاحة في الحكومة في بعض الدول التي تنتهج المنهج الديمقراطي.

الاثار الاجتماعية للبطالة

١-ان البطالة تسبب انخاض وهبوط في الحالة الاقتصادية للمجتمع ولكن هبوط الحالة الاقتصادية يترك انعكاساتة السلبية الوخيمة على المجتمع ويؤدي الى استفحال مشكلات الامية والفقر والجهل والمرض.زز

٢-البطالة تحد من مشاريع التنمية المحلية، اذ ان الدولة لاتستطيع ان تضع المشاريع في حالة وجود البطالة، ان لهذا العامل تاثير جغرافي سياسي لان شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل لايتم استغلالها في عمل نافع وبقيت تشكل عبئا كبيرا على الدولة وعلى اسرها.

٣-الهدر الكبير من الامكانيات البشرية والتي تزيد من معدلات الارهاب وضعف الانتماء للوطن والجرائم، ان لهذا الموضوع تاثير جغرافي سياسي اذ كلما انتشرت البطالة تؤدي الى تعطيل طاقات الشباب في الحبس ويؤدي الى زيادة الاعباء على كاهل الدولة من خلال ما يتم انفاقة على مراكز الاصلاح وكذلك ما يتم انفاقة على تلك المراكز سواء للطعام او الشراب والمستلزمات الاخرى ويؤدي في النهاية الى زيادة المديونية [١٥].

ثالثا – التنمية

اخذت التنمية في بداية القرن الحالي تحظى باهتمام واسع شمل رجال السياسة ورجال الاقتصاد والمفكرين والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود سبب الاهتمام في التنمية الى انتشار الفقر والجوع والمرض والثورات، ولم تعد التنمية مجرد قضية داخلية تخص دولة معينة عندما تواجهها مشكلة اقتصادية او اجتماعية وانما قضية التنمية اصبحت قضية تشمل معظم دول العالم المتقدمة والنامية وعلى الرغم من حصول غالبية الدول العربية على استقلالها السياسي الا انها لم تستقل اقتصاديا وبالتالي زادت من تبعية الدول العربية للدول الراسمالية، وحتى الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول العربية لاتزال تشوبه نواقص ويتعرض لهجمات من قبل الدول الراسمالية، وبعد الاستقلال السياسي حلت معركة التنمية محل الاستقلال في الدول العربية وهي تعاني من واقع اليم كالمجاعات في بعض الدول ةالامراض ولاسيما دول القرن الافريقي [١٦]

وتوجد هناك علاقة وثيقة جدا بين المديونية والتنمية لان العامل الرئيس الذي اسهم في المديونية العربية هو سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لجميع افراد المجتمع، وكانت تفتقر الى البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية، وكانت فكره التنمية خطة من قبل الدول الراسمالية لوضع الاقتصادات العربية في فلكها من خلال السيطرة عليها من خلال المديونية، ولاسيما في مدة السبعينات التي شهدت رواجا وانتعاشا كبيرا في الناحية الاقتصادية بسبب العوائد النفطية العالية في حين كانت الدول الراسمالية تعاني من الكساد المالي العالمي، وبفكرة التنمية ادخلت الدول العربية في دوامة المديونية الخارجية التي بدل التنمية عملت على زيادة تبعية الدول العربية، اذ الديون قضت على العوائد المالية وعملت على استنزاف معظم خيرات الدول العربية من اجل تسديد الديون وفوائدها الا ان اغلب نتائج التنمية تمثلت في نتائج معاكسة تمثلت في المزيد من التفاوت في توزيع الدخل وتدهور مستوى معيشة شراح معينة في المجتمع[١٧] كما حصل في الاردن عندما قامت بتبني برنامج شامل للاصلاح السياسي الاقتصادي والهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٩ وكان الهدف من هذا البرنامج المحافظة على سعر الصرف الدينار الاردني واستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الاردني وتحقيق نمو مناسب في الناتج المحلي الاجمالي وكان برنامج الاصلاح الاول ١٩٨٩-١٩٩٢ هو محاولة تقليص عجز الموازنة لتخفيف الحاجة الى الاقتراض الخارجي والداخلي الى جانب خفض معدلات الاستهلاك الكلي بشقية العام والعام من اجل زيادة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار .

مقاييس التنمية

تختلف الدول العربية فيما بينها اختلافا كبيرا في مدى استغلالها لمواردها الاقتصادية مما انعكس على اختلاف مستويات التنمية لتلك الدول وعلى مستوى معيشة سكانها وتوفير الخدمات لهم وتحديد علاقتها مع الدول الاخرى على المستوى الاقليمي والدولي. ينظر جدول (٢)

جدول (٢) مؤشرات التنمية للدول العربية لعام ٢٠١٣ حسب تصنيف البنك الدولي

الدولة	مؤشرات التنمية
الاردن	٦٦،١٥٤
الامارات	٤٦٨،٣٢٥
البحرين	٤٥،١١٣٦
الجزائر	٤٥٣،١٠٤
سوريا	ـــــ
اليمن	٩٥،٥١٩
السودان	١٣٥،١٥٣
الصومال	ـــــ
فلسطين	١٦،٥٨٨
العراق	٣٧٨،٣٣٣
الكويت	٢٣٨،٩٣
المغرب	١٩٨،١٧٧
السعودية	١،٢٣٤
تونس	١٠٢،١٩٩
مصر	٧٩٥،٧٩٥
عمان	١١٥،٦٩٤
ليبيا	١٧٩،٠٢٥
لبنان	٦٨،٢٤٤
قطر	١٩٦،٧٠٧
عمان	١١٥،٦٩٤

١-البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صفحات متفرقة،

١-جملة الناتج المحلي الاجمالي او نصيب الفرد اذ ان الناتج المحلي ان الناتج المحلي الاجمالي يعد عاملا اساسيا في زيادة وانخفاض المديونية فكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي ينعكس على انخفاض المديونية ورفع الحالة الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد ينظر جدول (٢)

جدول (٤)نصيب الفرد في الدول العربية من اجمالي الدخل القومي١٩٨٥-٢٠١٧ بالدولار

الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٧
الاردن	١٩٣٠	١٤٣٠	١٥٦٠	١٧٩٠	٢٤٩٠	٤١٢٠	٤١٢٩
الامارات	—	—	—	—	٣٨٣٩٠	٣٤١٤٠	٤٠٦٩٨
البحرين	٨٠٩٠	٧٢٢٠	١٠٣٨٠	١٠٩٠٠	١٦٩٧٠	١٨٦٦٠	٢٣٦٥٥
الجزائر	٢٣٩٠	٢٣٦٠	١٥٥٠	١٥٧٠	٢٧١٠	٤٤٧٠	٤٠٥٥
سوريا	١٦٩٠	٩١٠	٩٠٠	٩٧٠	١٥٣٠	—	—
اليمن	—	—	٣١٠	٤٢٠	٦٩٠	١٢٥٠	١١٠٦
السودان	٤٠٠	٥٣٠	٣٩٠	٣٢٠	٥٦٠	١٢٠٠	٢٨٩٨
فلسطين	—	—	—	١٥٨٠	١٦٦٠	٢٣١٠	٣٠٩٤
العراق	٢٧٥٠	٧٠٢٠	—	–	—	٤٤١٠	٥٠١٧
الكويت	١٤٧١٠	—	٢٠١٣٠	١٩٠٥٠	٣٤٦٠٠	٤١٢٢٠	٢٩٠٤
المغرب	٦٤	١١٠٠	١٢٣٠	١٣١٠	١٩٦٠	٢٩١٠	٣٠٠٦
السعودية	٩١٦٠	٧٢٣٠	٧٧١٠	٧٨٦٠	١٢٤٦٠	١٨٤٧٠	٢٠٨٤٩
تونس	١١٦٠	١٤٣٠	١٨٢٠	٢٣١٠	٣١٩٠	٤١٥٠	٣٤٦٤
مصر	٦٠٠	٧٥٠	٩٢٠	١٤٢٠	١٢٤٠	٢٣٩٠	٢٤١٢
جيبوتي	—	—	٧٧٠	٧٦٠	١٠٣٠	—	١٩٢٧
عمان	٦٥٦٠	٥٧١٠	٦٣١٠	٧١٦٠	١٠٦٤٠	١٧١٢٠	١٥٦٦٨
قطر	—	—	—	—	٣٩٥٦٠	٦٦٨٩٠	٦٣٢٤٩
لبنان	—	١٣٦٠	٣٦١٠	٥٤٧٠	٥٧٤٠	٨٤٥٠	٨٨٠٨
ليبيا	—	—	—	—	٦٨٦٠	١٢٢٥٠	٥٩٧٨
موريتانيا	٣٨٠	٤٩٠	٥٩٠	٥١٠	٦٩٠	١١٤٠	١١٣٦

الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٧
الصومال	—	—	—	—	—	—	٤٧٨
المتوسط	٢٣٧٥	١٧٨٧	٢٧٧٠	٣٠١٩	٨٧١٢	١١٦٩٢	

١- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، للسنوات١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، صفحات متفرقة.

٢-التركيب المهني للقوى العاملة، ان لهذا التركيب يشكل جزءا اساسيا في التنمية فكلما كان المستوى المهني للقوى العملة متطور ينعكس على زيادة الانتاج وانخفاض المديونية وكلما انخفض المستوى المهني للسكان كلما كان تاثيره السلبي على انخفاض الانتاج وانخفاض المديونية وكلما انخفض المستوى المهني للسكان كلما كان تاثيره السلبي على انخفاض الانتاج وبالتالي لجوء الدول العربية الى جلب الخبرات الاجنبية وبالتالي زيادة الاعباء المالية للدول العربية وبالتالي زيادة مديونية تلك الدول ينظر جدول (٣)

جدول (٢) التركيب المهني للقوى العاملة في الدول العربية ٢٠١٠

الدولة	نسبة العاملون في الخدمات ذكور	نسبة العاملون في الخدمات إناث	نسبة العاملون في الزراعة ذكور	نسبة العاملون في الزراعة إناث	نسبة العاملون في الصناعة ذكور	نسبة العاملون في الصناعة إناث
الأردن	٧٧	٩٠	٢	١	٢١	٩
الأمارات	—	—	—	—	—	—
البحرين	٥٦	٩٠	١	٠	٤٢	٩
الجزائر	٥٤	٦٤	١٣	٦	٣٤	٣٠
سوريا	٥١	٦٩	١٣	٢٢	٣٦	٩
اليمن	٥٦	٥٧	٢٥	٢٨	١٩	١٥
السودان	—	—	—	—	—	—
فلسطين	٦٢	٧١	١٠	٢١	٢٨	٨
العراق	—	—	—	—	—	—
المغرب	—	—	—	—	—	—

السعودية	—	—	—	—	—	—
تونس	—	—	—	—	—	—
مصر	٤٥	٥١	٢٥	٤٣	٣٠	٦
جيبوتي	—	—	—	—	—	—
عمان	٥١	٩٣	٦	١	٤٣	٦
ليبيا	—	—	—	—	—	—
موريتانيا	—	—	—	—	—	—
لبنان	—	—	—	—	—	—
قطر	—	—	—	—	—	—
الكويت	—	—	—	—	—	—
المتوسط	٢٠،٢	٢٧،٨	٣،٩	٥،٨	١٢،٠	٤،٣

١- منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل ٢٠١٠، صفحات متفرقة

هوامش البحث ومصادره:

(١) فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠١٢، ص١٤٤.

(٢) لورنس يحيى صالح الكبيسي واسماء جاسم محمد، انتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم والاسباب، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٩، ٢٠١٠، ص١٣.

(٣) داود سليمان سلطان وعصمت بكر احمد، اتجاهات الفقر في عدد من البلدان العربية للمدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠٥، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العدد ١، ٢٠٠٨، ص١٠٢.

(٤) علي فريد عبد الكريم، مبادرة القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة تجارب دول عربية مختارة مع اشارة خاصة عن العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، وص٥٨.

(٥) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة من ١٩٨٥ –٢٠٠٧، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص١٠.

(٦) عدنان داود العزاوي وهدى زوير الدعمي وقياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط١ دار جرير للنشر، الاردن، ٢٠١٠

(٧) عدنان داود محمد وهدى زوير، المصدر نفسه ص ٨٣.

(٨) غالب ناصر السعدون، المنظور الجغرافي لظاهرة الفقر في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٧١، ٢٠١٣، ص٥

(٩) حنان عبد الخضر هاشم، البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،٢٠١٢، ص٥٥.

(١٠) وسن عبد الرزاق، اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص٥٩.

(١١) حسن محمد شعبان، اشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، منشورات كلية الاداب، جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص٧.

(١٢) سميرة العابد وزهية عياز، البطالة في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة الباحث، العدد ١١، جامعة باتنة الجزائر، ٢٠١٢، ص٧٥.

(١٣) منشورات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، اذار، ٢٠١٢، ص٤٧.

(١٤) علياء عبد الرضا عباس الزهيري، البطالة والعائلة في ظروف الاحتلال دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٨.

(١٥) علي محمد عبد الراوي، الفقر والبطالة والسياسات الاستثمارية في العراق تحديات ومهام وفرص، مجلة كلية الحدباء الجامعة، العدد ٧، ٢٠٠٢، ص٤٠.

(١٦) حمد الطفيلي، والجغرافية الاجتماعية المفاهيم والمنطلقات، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، ٢٠٠٩، ص٣١.ز

(١٧) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط١، دار دجلة للنشر والتوزيع، وعمان الاردن، ٢٠٠٨، ’ص١٢٣.